العنوان:	جدار الفصل الإسرائيلي حول القدس 2002 - 2010
المصدر:	أعمال المؤتمر العلمي الخامس بعنوان : القدس تاريخاً وثقافة - كلية الآداب- الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين
المؤلف الرئيسي:	أبو عامر، عدنان عبد الرحمن
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
مكان انعقاد المؤتمر:	فلسطين. غزة
الهيئة المسؤولة:	الجامعة الإسلامية بغزة. كلية الآداب
الشهر:	مايو
الصفحات:	814 - 837
رقم MD:	690802
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القضية الفلسطينية، الجدار العازل، القدس
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/690802





الجامعة الإسلامية – غزة

كلية الآداب

جدار الفصل الإسرائيلي حول القدس ٢٠٠٢ - ٢٠١٠

بحث مقدم للمؤتمر الخامس **لكلية** الآداب: **القدس تاريخاً وثقافة**

الذي أقامته الجامعة الإسلامية بغزة في الفترة ٧-٢٠١١/٠٥/٨م

إعداد الدكتور

عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية المساعد، عميد كلية الآداب، جامعة الأمة – غزة

جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ/ مايو ٢٠١١م

تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن القرار "الإسرائيلي" بإقامة جدار جغرافي حول مدينة القدس المحتلة، جاء استكمالاً لخطوات تاريخية وسياسية وميدانية، أرادت من خلاله المؤسسة "الإسرائيلية" تثبيت الأمر الواقع في المدينة، بفرض سيطرتها، وإلغاء الهوية العربية والإسلامية، واستبدالها بطابع يهودي، تحت ذرائع أمنية تتعلق بوضع حد لتنفيذ العمليات الاستشهادية والفدائية ضد أهداف "إسرائيلية" في المدينة المقدسة.

يلقي البحث الضوء على بدايات نشأة فكرة جدار القدس، مروراً بمساره ومنعطفاته الجغرافية، والآثار والنتائج المترتبة عليه، من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وانتهاء بالمواقف السياسية منه: فلسطينياً وعربياً ودولياً.

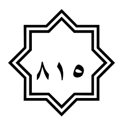
وخلصت الدراسة إلى أن النتائج العملية والتبعات الميدانية لإقامة الجدار، أضافت المزيد من العقبات والعوائق أمام المقدسيين الذين يعانون الأمرين بفعل السياسات "الإسرائيلية"، وتشير إلى أن الجدار لم يوفر الأمن المفقود "للإسرائيليين".

Abstract

This study confirm s that the Isr aeli decision to establish a wall geographically around the city of Jerusa lem, came to com plement the steps of historical, political and field, wanted by the Israeli establishment to install a fait accompli in this city, to im pose control, and the abolition of Arab and Islamic identity, and replace the charact er of a Jew, under the pretext of security concerns put an end to the im plementation of the com mando and martyrdom operations against Israeli targets in the holy city.

The research casts light on the begi nnings of the em ergence of the idea of the wall of Jerusalem, passing through its path and Mnattvath geography, the effects and consequences, of all aspects of econom ic, social, humanitarian, political stances and the end of it: the Palestinian, Arab and international levels.

The study concludes that the practical results and consequences of the field to build this wall, cam e to add m ore obstacles and barriers to living in the two Jerusalem by Israeli policies, and suggests that this wall does not provide security for the Israelis lost.



مقدمة:

تشكل مدينة القدس رمزية الصراع العربي "الإسرائيلي"، بأبعاده الدينية والحضارية والسياسية؛ مما دفع سلطات الاحتلال لاستمرار سياسة التهويد على أرضها وسكانها و مقدساتها منذ احتلال القسم الغربي منها في حرب عام ١٩٤٨، واستكماله عام ١٩٦٧.

وقد اعتمدت على مجموعة من الوسائل والطرق لإحكام سيطرتها على القدس كمصادرة الأرض، وبناء المستوطنات، وتهجير الفلسطينيين منها، وإحلال المستوطنين الصهاينة مكـانهم، وإزالة معالمها العربية والإسلامية، وإفقادها طابعها الديني والحضاري.

وقد جاءت البدايات الأولى لإقامة جدار الفصل العنصري الذي شرع " الإسرائيليون" ببنائه حول مدينة القدس، من مربع الفشل الذي أصاب عملية "السور الواقي"(١٦٣)، التي رفعت شعار ضرب البنية التحتية للمقاومة، ورغم نيلها قدراً كبيراً منها، إلا أنها لم تضرب إرادة الفعل المقاوم لدى الشباب الذي أصبح أكثر إقبالاً من ذي قبل.

وباتت القدس أكثر عزلة عن محيطها الفلسطيني؛ بسبب إجراءات الحصار والعزل والإغلاق المفروضة عليها، وتوجت ببناء جدار الفصل في محيطها، الذي صادر مساحات إضافية من أراضيها، وحولها إلى "غيتو" كبير تحيطه المستوطنات من كل الجهات.

أولاً: أهداف الجدار:

يعد قرار إنشاء جدار القدس تتويجاً لسياسة "إسرائيلية" عنصرية، مهدت لها السلطات منذ الاستيلاء على الجزء الشرقي منها في يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧، وتعرضت لهجمة شرسة بهدف تهويدها، وطمس معالمها العربية والإسلامية، والقضاء على التواجد الفلسطيني.

إلى جانب تجسيد فكرة يهودية الدولة، وعزل كل من هو غير يهودي خارج الحدود التي تريد رسمها بعد الانتهاء من بنائه، وتقسيمها إلى ثلاث مقاطع معزولة عن بعضها البعض من جهة، وعن باقي مدن الضفة الغربية من جهة أخرى.

وهكذا كان استكمال بناء الجدار لمواصلة تنفيذ المخطط الإسرائيلي الخاص بشرقي القدس، والمنطقة المحيطة بها، والقاضي بإسكان ٩٥٠ ألف يهودي في شقيها حتى عام ٢٠٢٠، إضافة إلى ٢٥٠ ألف آخرين، وأن يتم إسكان معظمهم في شقها الشرقي، وفق مخطط بلدية القدس حتى ذلك التاريخ.(١٦٤)

والملاحظ أن السلطات الإسرائيلية تبني الجدار داخل الأراضي المحتلة لتفرض بصورة أحادية حدودها الموسعة على القدس، وتُدعم عزل شقها الشرقي عن بقية الضفة، ثم يصار لتشييد



مجموعة من الجدران، تضم جزءاً من بيت لحم، وتطوق جميع الضواحي، بحيث تنقطع عن الضفة والمدينة المقدسة.(١٦٥)

لذلك، مهما قيل عن أن بناءه جاء لأغراض "أمنية" بحتة، فمن الواضح أن لـ لجدار أهداف أخرى، في مقدمتها حماية المستوطنات وتشجيع نموها، وتأمين الصلة مع العمق الإسرائيلي، وهو ما تعبر عنه تعرجات الأسلاك الشائكة والجدار الإسمنتي التي تدور حول المدينة، وتحقيق الوظيفة المطلوبة من الجدار.(١٦٦)

وقد زادت سلطات الاحتلال خلال السنوات الماضية من مصادرة أراض فلسطينية في ضواحي شرقي القدس(١٦٧) لبناء الجدار حولها، وطرحت مشروع إنشاء مقطع لـ جدار خاص بالمدينة والمناطق المحيطة بها عرف باسم "غلاف حاضن القدس".

وتضمن ذلك الغلاف إقامة مجموعة من الأحزمة الأمنية والسكانية؛ لفصل شرقي القدس بشكل تام عن الضفة الغربية، لتحقيق الأهداف التالية:

١- السيطرة على حركة الفلسطينيين من، وإلى المدينة.

٢- التحكم في نموها، بما يخدم مستقبل اليهود فيها.

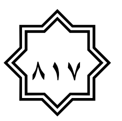
٣- دفع غالبية الفلسطينيين نحو الشرق، بما سيؤدي لتغييرات ديموغرافية جوهرية على مستوى الحياة، وعلاقة الإنسان بأرضه المحيطة.(168)

وقد جاءت فكرة جدار القدس أساساً بابتداع من اليسار الإسرائيلي، كوسـيلة للوقاية من العمليات الفدائية التي نفذها الفلسطينيون(١٦٩)، ولمنعهم من ذلك، ثم جاء اليمين واتخذها وسيلة لتحقيق بعض رؤاه الأيديولوجية في التوسع والاستيطان، وإبقاء السيطرة على كامل المناطق، في ظل التظاهر بالخروج منها، وإخراج الفلسطينيين من دائرة الاهتمام والمسؤولية السياسية.

وهناك الكثير مما يعرف بـ"التشكل التدريجي المتصاعد" المباغت والعفوي في بناء الجدار، فقد بدأ كعنصر متواضع في حجمه، لإعطاء رد أمني مناسب، لكنه سرعان ما تدحرج ليتوافق مع رؤيا إستراتيجية معينة، فالحكومة الإسرائيلية لم تلتزم بالقرارات الأصلية لمجال التماس، التي اتخذتها هي نفسها.

وكانت المخابرات الإسرائيلية، ولا تزال، مؤيدة لإقامة عائق مادي حول القدس يشكل سوراً أمنياً ضد تسلل المبادرين لتنفيذ العمليات الفدائية، وتبين لها أن التداخل بين القرى على جانبي الخط الأخضر يجعل الحدود بين الكيانين "سائبة"، وإمكانية التسلل في غاية السهولة.

ومن هنا جاءت التوصية بإقامة عائق مادي يفصل بين القرى العربية وتلك المجاورة لها، ومنذئذ جرى الحديث عن بناء جدار أو سور مع شبكة إلكترونية توفر الإنذارات.



وعندما طرحت المخططات الأولية، برز تخوف إسرائيلي من تفسير قيام الجدار على خط التماس كونه حدوداً سياسية على طول الخط الأخضر؛ لذا لم تتحدث عن عائق متواصل، بل إ نه في المناطق المفتوحة، حيث لن يقام العائق، وستجري سيطرة على حركة المتسللين عبر نقاط المراقبة من أنواع مختلفة، وساد الفهم بأن القيادة السياسية الإسرائيلية لا تريد عائقاً دائماً، ولذلك ينبغي "تسويقه" كعائق متقطع، لا تشتم منه رائحة جدار سياسي.

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على مخطط الجدار حول القدس، يمتد كعائق متواصل في منطقة القدس في طرفيها الشمالي والجنوبي، لربط المستوطنات المقامة خارج حدود "بلدية القدس" بالأحياء الاستيطانية؛ لتكون ضمن الجسم الجغرافي للقدس من جهة، وربط الحزام الاستيطاني بالعمق اليهودي في غربي القدس، عبر شبكة من الطرق والأنفاق من جهة أخرى، حتى يحصل التواصل الجغرافي المباشر مع إسرائيل.(١٧٠)

كما قامت فكرة جدار القدس على منع تسلل المقاومين إلى الأراضي المحتلة عام ٤٨ لتنفيذ عمليات في العمق الإسرائيلي، وسيلتف حول المناطق الفلسطينية عبر جدر وأنفاق بينها أسلاك شائكة مكهربة وأجهزة إنذار، والأدوات اللازمة لضمان عدم القدرة على التسلل منه.

وعلق الجنرال "إيفي إيتام" زعيم حزب "المفدال" بقوله: " من يريد إثبات انتصار الفلسطينيين على إسرائيل عليه النظر لهذا الجدار، أي إنجاز يريده الفلسطينيون أكثر مما حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة؟".(١٧١)

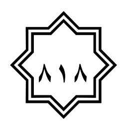
فيما ذهب "بنحاس فالنتشتاين" أحد قادة المستوطنين في الضفة الغربية إلى وصفه بجدار معسكر "أوشفيتز"، أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيات، لكن الفرق المهم أن "أوشفيتز" بناه أعداؤنا، أما الجدار "فنحن أقمناه لأنفسنا!"(١٧٢)

طرح معارضو الجدار جملة إشكالات أمنية لبنائه، مما جعل فكرته غير مجدية في منع عمليات المقاومة، ومنها عدم وجود جدار يقدم حلاً لمشكلة القدس والمناطق المكتظـة بالـسكان، خصوصاً أن إمكانية تجنيد شبان فدائيين من هناك ستبقى واردة.

ولذلك لا يحاول مخططوه طرح براهين بأن المسار الذي يسير عليه الجدار قائم على اعتبارات أمنية؛ لأنه لا يمكن توضيح سبب اعتبار الجدار الأسمنتي الفاصل بين المنازل المأهولة ويسير في الساحات والشوارع، ذو قيمة أمنية، ولماذا يعد الأشخاص القاطنون من الناحية الأخرى من الجدار أخطر من أولئك الموجودين في الجانب الإسرائيلي منه.

ومنذ اللحظة الأولى بدا أن الأهداف الإسرائيلية من جدار القدس تتلخص في:

١- توسيع حدود بلديتها المحتلة، وسيطرتها على ١٨% من مساحة الضفة.



٢- إكمال الطوق الاستيطاني حولها بدءاً بمستوطنة "هارحوماه"، مروراً بـ" معاليه أدوميم" ثم "جبعات زئيف" في الشمال.

٣- لا يمكن فصل النشاط الاستيطاني عن جدار القدس، الهادف لإلحاق المزيد من السيطرة عليها، وتسريع حركة المستوطنين، وتشجيعهم على السكن في المستوطنات ضمنها، حيث سيكون تأثيره في القدس الأشد والأكثر أهمية.(١٧٣)

كما انطوى الجدار على عدة أهداف ديموغرافية منها: عزل القدس عن محيطها الفلسطيني، وتفريغها من العرب، وجعلها مركزاً للدولة الصهيونية، وتم الانتهاء من بنائه في الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية، وبقيت المنطقة الغربية مفتوحة تخضع لسيطرة إسرائيلية.

وبعد تنفيذ بنائه، سيبقي داخله ٢٢٥ ألف فلسطيني، واستبعاد ٧٠ ألفاً خارجه؛ ما يؤدي لانقطاع شبه تام في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كما ستتقلص نسبة الفلسطينيين في المدينة إلى ٢٢%، حيث تزيد نسبتهم قبل إنشائه على ٣٥%، وهي نسبة قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس عام ١٩٧٣ ضرورة الوصول إلى مستواها.(١٧٤)

ولكي يتم حل المشكلة الديموغرافية، ستبني سلطات الاحتلال جداراً داخلياً حول القدس، مبني في الأصل حول حدود محلية إسرائيلية لإبقاء الرؤية المحصورة والتوسعية لـ ." قدس إسرائيلية"، مع العديد من اليهود، وقدر قليل من الفلسطينيين إن أمكن.(١٧٥)

ويمكن تلخيص الأهداف السياسية لجدار القدس بما يلي:

أ- منع إقامة أي كيان سيادي فلسطيني على المدينة المقدسة،

ب- ضم أجزاء كبيرة من أراضي القدس خالية من سكانها إلى إسرائيل بشكل نهائي،

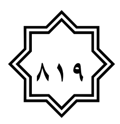
ت- ضم المستوطنات القريبة من الخط الأخضر للكيان، بدل تفكيكها، وإنهاء وجودها،

ث- خلق وقائع مادية ملموسة في القدس، لاستخدامها في مفاوضات الحل النهائي.(١٧٦)

ثانياً: مسار الجدار:

ترى هل نقول الجدار أم الحاجز، أم الاثنين معاً؟ لاسيما وأنه في أغلبية مساره "حاجز"، قليل الارتفاع نسبياً، يصل ثلاثة أمتار، لكن عرضه ما بين ٥٠-١٠٠ متر، عليه أسلاك شائكة من الجانبين، مع حفر لمنع مرور العربات، وطريق للدوريات، خاضع للرقابة المستمرة بواسطة آلات تصوير تشغّل من بعيد، ومنظومات للكشف الإلكتروني.

وفي حين أن العسكريين ومسئولي الأمن الإسرائيليين يستخدمون في الوثائق الرسمية تسمية "حاجز أمني"، فإن الفلسطينيين يرون فيه جداراً لضم أراضيهم، فيما تستخدم المنظمات



الحقوقية المناهضة لبنائه تعبير "الحاجز الفاصل"، بينما وصفته منظمات فلسطينية بـ ." جدار التمييز العنصري"، أما المحكمة الجنائية الدولية فقد استخدمت في رأيها الاستشاري عام ٢٠٠٤ تعبير "جدار" بالنسبة للعمل كله.(١٧٧)

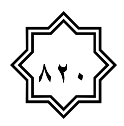
تعود البدايات الأولى في بناء الجدار حول مدينة القدس عام ٢٠٠٢، إلى العسكري الإسرائيلي "داني تيرزا" ٤٧ عاماً(١٧٨)، وعندما قررت الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠١ إجراء دراسة لمشروع إقامة جدار يضمن عدم إمكانية تجاوزه بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بدا من الطبيعي تكليفه بدراسته، وتحديد مواقع مروره، وأن يشرف على بنائه، وتنفيذ التعديلات التي تطالب بها المحكمة العليا، وإعداد مخططات المراحل الأخيرة، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على المخطط حول القدس الذي يبلغ طول أسواره ٥٠ كم، ويمتد كعائق متواصل في طرفيها الشمالي والجنوبي.(١٧٩)

والملاحظ أن جدار القدس ضم مجموعة من المستوطنات مع أكبر عدد من المستوطنين، وفي الوقت نفسه تجنب التجمعات السكانية العربية مع أقل عدد من الفلسطينيين في: " غوش عتسيون وعوفاريم وجفعات زئيف"، وتغليف مستوطنات "معاليه أدوميم وجبعون".

ويمر الجدار الذي يقتطع ٥% من مساحة الضفة الغربية، تبلغ ١٦٤ كم٢ من أراضيها، في أجزاء كثيرة منه قرب التجمعات الفلسطينية، ويحيط ببعض القرى والبلدات من ثلاث جهات، وسيفاقم من صعوبات حصولها على الخدمات البلدية الضرورية والتعليم، ومصادرة الأراضي، بما يضع الفلسطينيين في شبه "معسكرات اعتقال".

كما عزل مسار الجدار البلدة القديمة مع مجموعة من الأحياء المحيطة، بناء على المخطط الهيكلي لبلدية القدس "الإسرائيلية" المعدل عام ١٩٩٤، عن أي امتداد وتواصل مع باقي الأراضي المحتلة، فيما فصل أحياءها وضواحيها الشرقية، وأحيط بحواجز ونقاط تفتيش من كل الاتجاهات، وانقطع التواصل مع القرى والبلدات في الشمال، والشمال الغربي، وحال دون دخول المواطنين إليها؛ مما زاد من معاناة مواطنيها.(١٨٠)

ولم يراع مسار الجدار التشابك الجغرافي، وعلاقة المجتمع الواحد لسكان القدس، بل تجاوز كل المواثيق والمبادئ الإنسانية والقرارات الدولية المتعلقة بوضعها السياسي، حيث توغل مسافة زادت عن ٤ كم شرقي الخط الأخضر، مما أوقع قرابة ٢٠٠ ألف فلسطيني داخل نطاق حدود بلدية القدس، وحرم أكثر من ٢٠٠ ألف من سكان ضواحيها من دخولها، وحصرت أحياء بكاملها على جانبيه، لتشكل معازل منفصلة عن أي امتداد وتواصل بينها.(١٨١)



ويقضي مخطط الجدار أن يبلغ طوله ١٩٠ كم، منها ٤٠ كم تحيط بمستعمرة " معاليه ادوميم"، ويهدف للتوسع والتسريع في الاستيطان، وتنفيذ مشروع "القدس الكبرى" الذي وضع عام ١٩٨٨، لإقامته على مساحة ٤٤٠ كم٢، تمتد من رام الله شمالاً إلى بيت لحم جنوباً، ومن أريحا شرقاً إلى مستوطنة كريات "عنافيم" غرباً، وعند إنجاز بنائه، سيضم الجدار ٣٩ مستوطنة، عدد مستوطنيها ١٧٦ ألفاً، بنسبة ٤٤% من مجموع المستوطنين، وابتلاع أكثر من ٩٠% من مساحة شرقي القدس الموسعة بعد سنة ١٩٦٧، لتدمج في الكيان الإسرائيلي لاحقاً.[١٨٢]

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت إعادة رسم خط جدار القدس، وبناء آخر منفرد حول مستوطنة "أريئيل" غير مرتبط به في مرحلته الأولى، ويضيف الترسيم الجديد إلى حدود الكيان الإسرائيلي ٧% من أراضي الضفة.

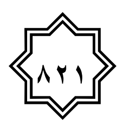
وأظهرت الإنشاءات وعمليات بناء الجدار، أن سلطات الاحتلال شارفت على استكمال عزل القدس، حيث أن الجزء الشمالي الجديد يعزلها ورام الله وغيرها من المدن، أ ما الجزء الجنوبي منه فيعزلها عن بيت لحم والخليل، ويدخل وسط الأحياء والقرى العربية داخل شرقي القدس، وتزامن بناؤه مع الإعلان عن مستوطنتين جديدتين في أبو ديس وجبل المكبر، والاستيلاء على مئات المنازل في سلوان وحي الشيخ جراح.

وتتوفر في الجدار أبراج للمراقبة كل ٣٠٠م، وهو مزود بالأسلاك الشائكة والشباك المعدنية الكهربائية، وطريق للدوريات، و أنظمة الكشف والإنذار البصري والإلكتروني المغناطيسي، وتشكل فروعه حول القدس "جزراً من الأراضي"، مفصولة تماماً عن بعضها البعض، تتقارب كعنق زجاجة خاضع لرقابة الجيش الإسرائيلي.[١٨٣]

وعندما أراد "تيرزا" مهندس الجدار الفاصل، استعراض استراتيجيات عمله في القدس، كان يصطحب المسئولين الحكوميين لمنطقة عالية من المدينة تشرف على أحيائها الشرقية من جبل الزيتون وحتى مشارف بيت لحم، ومن هناك، يرقب من بعيد مسار الجدار الذي يبدو كالخط الرمادي الإسمنتي العريض، يتلوى كأفعى بين المنازل وأشجار الزيتون في التخوم الشرقية للمدينة، وينقل عنه قوله: بالنسبة لموقع مرور الجدار في القدس، فأمامي ثلاثة احتمالات:

١- المرور بين قطاعات اليهود والعرب في شرقي القدس، و سيتم اعتباره شكلاً من العنصرية.

٢- ربط البلدات الفلسطينية المتاخمة مثل أبو ديس والعيزرية والرام، لاسيما وأن النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لها مرتبط بشكل وثيق بنشاط المدينة، وما يعنيه من دخول مئة ألف فلسطيني يحملون البطاقة البرتقالية، من المقيمين في الأراضي المحتلة، إلى القدس.



٣- الأخذ بحدود بلدية القدس المحتلة، مما كان له سلبياته، فقد يعيش قسم من أبناء نفس الأسرة فيها، والقسم الآخر في الضفة الغربية.[١٨٤]

في كل الأحوال، عندما يكتمل "غلاف القدس"، حسب التعبير الذي يستخدمه المعنيون بتخطيط المدن، سيرسم حولها منطقة محيطة تمتد على أكثر من ٢٥ كم، وسيبلغ مجموع طول الجدران والحواجز التي ستعزلها عن الأراضي المحتلة ١٩٠ كم، ولمعرفة أسباب انحراف الجدار بانعطاف غريب جنوباً بمحاذاة مطار القدس داخل حدود البلدية الكبرى، بعد أن ضم من جانب واحد أكثر من ٣٠ كم٢ من الأراضي الفلسطينية، فإن التفسير يكمن في التخلص من مخيم اللاجئين، الذي اعتبره الإسرائيليون قطاعا صعباً منذ الانتفاضة الأولى.[١٨٥]

ومن المواصفات المحددة لجدار القدس:

١- يدخل في إعداده أسلاك شائكة لولبية، وهي أول عائق في الجدار،

٢- خندق بعرض ٤م، وعمق ٥م، يأتي مباشرة عقب الأسلاك،

٣- شوارع معبدة بعرض عشرات الأمتار، للمراقبة والاستطلاع، وأخرى مغطاة بالتراب والرمل الناعم؛ لكشف آثار المتسللين،

٤- الجدار الإسمنتي، ويعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع ٣م، مركبة عليه أجهزة إنذار إلكترونية، وكاميرات وأضواء كاشفة،

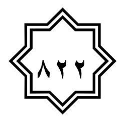
٥- تثبيت رشاشات نارية بالجدار ذات مناظير عبارة عن كاميرات تلفزيونية صغيرة، يتم التحكم فيها من مواقع للمراقبة عن بعد.

ويتضح من معطيات قدمها رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلي، "غابي أشكنازي"، أن مجمل تكاليف بناء الجدار ستصل ٨,٥ مليار شيكل، بما يعادل ٢,٥ مليار دولار.[١٨٦]

ثالثاً: إشكاليات بناء الجدار:

١- هناك إشكالية تتعلق بمدينة القدس التي تندمج فيها الأحياء العربية باليهودية، حيث ستقام المرحلة الأولى من الجدار في المنطقة الممتدة من بيت جالا وبيت ساحور من جهة بيت لحم الغربية ومستوطنة جيلو، وفي المرحلة الثانية سيقام شمال المدينة معبر جديد بين القدس ورام الله.

٢- ضم عشرات آلاف المقدسيين داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، مما يعني التفريق بينهم وبين عائلاتهم وحقولهم، وبهذا تزداد الكراهية تجاه الكيـان الإسرائيلي الذي سيضطر للاهتمام بهم، كما لو كانوا إسرائيليين.



٣- إطالة الجدار لاعتبارات سياسية، مما يجعله مشروعاً فاشلاً إذا لم تكن للكيان الإسرائيلي قدرة لحمايته على طول امتداده، وإطالته لأسباب سياسية من شأنه المس بأمنه.

لم يكن الجدار أبداً مسألة منطقية، بل حاجة نفسية قام السياسيون والجنرالات بتلبيتها باندفاع وحماسة، لـ"يغتصب" بقسوة ووحشية المشاهد الطبيعية الجبلية والبساتين والحقول، ويحول حياة عشرات آلاف الفلسطينيين إلى جهنم، وهو في المقام الأول خط حدود سـ-يكولوجي، لمعالجة أعراض "جغرافيا الخوف".(١٨٧)

٤- سيخلق واقعاً جديداً للقدس، إذ تقوم الحكومة بتنفيذ مشاريع فيها لـ تهويدها وعزلها، وتحويل أحيائها إلي مناطق سكنية بين مستوطنات كبيرة وبؤر استيطانية، فضلاً عن مخطط الجدار الذي يطوق المدينة، ويحيط بها، وسيؤدي - في حالة إتمامه- لأن تصبح محاطة بالمستوطنات اليهودية من كل جوانبها، ويصعب تصورها كعاصمة للدولة للفلسطينية.

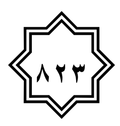
٥- سيؤدي الجدار لتحقيق نظرية "القدس الكبرى"، وخنق تطور القدس الفلسطينية، ويمنع امتدادها الطبيعي، وضم أحياء "معالية أدوميم" و"جبعات زئيف" وجميع المستوطنات الواقعة خارج بلديتها، وإخراج قرى ومناطق فلسطينية من حدودها، وبهذه الطريقة تتخلص "إسرائيل" من مقدسيي المدينة.(١٨٨)

رابعاً: آثار الجدار:

١- الآثار السكانية:

لم تقتصر التأثيرات السلبية لجدار القدس، على تقطيع أوصالها، وحرمان آلاف من الفلسطينيين من الوصول للمستشفيات والمدارس وأماكن العمل والعبادة، ومصادرة الأراضي والممتلكات، بل طالت العائلات والأسر على جانبيه، لاسيما وأن هدفه الرئيس تمثل بإخراج أكبر عدد ممكن منهم من حدودها، وإدخال مستوطنات ذات كثافة سكانية عالية مثل " معاليه أدوميم" ذات الـ٣٠ ألف مستوطن.(١٨٩)

وسيتسبب الجدار بنقل ما يقرب من ٥٥ ألف مقدسي من سكان "كفـ-ر عقب والسلام ورأس خميس وعناتا وقلنديا وشعفاط" إلى الضفة الغربية، وما بين ٦٠-٨٠ ألفاً من حاملي هويتها غير القادرين على دفع تكاليف السكن المرتفعة فيها يعيشون حالياً خارج حدود بلدية الرام، وسيعزلون عن المدينة.



وبالتالي سيتضرر ٤٠% من المقدسيين من الجدار، علماً بأن خطط خنق المدينة وسلخها عن محيطها العربي قديمة، بدأت بإنشاء طوق عمراني من المستوطنات حولها.

وعند إتمامه ستكون مناطق مثل كفر عقب وقلنديا ومخيم شعفاط خارج حدود شرقي القدس، حيث يبلغ عدد سكانها ٥٥ ألفاً، فيما يؤكد الفلسطينيون أن العدد سيكون أكثر من الضعف، وسيحرمون من الخدمات التربوية والصحية التي حصلوا عليها عندما كانوا ضمن حدود القدس، وبعضهم سيفقد عمله وتجارته على المدى البعيد.

وهناك من يتخوف من اعتبارهم "غائبين"، وتصادر أملاكهم، وسيرهن دخولهم للقدس بقرار الجنود على مداخل الجدار، وسيخضعون للتفتيش والتدقيق في وثائقهم، والتفرس في وجوههم، وسيكون مصيرهم كمصير أشقائهم في الضفة الغربية المتسمرين طوابير لساعات، يلقون من العنت والمضايقة ما يجعل حياتهم جحيماً، وإذا كان عدد الداخلين والخارجين ٦٥ ألفاً، منهم ٣٥٠٠ تلميذاً، فإن الانتظار سيستمر لساعات.(١٩٠)

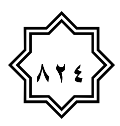
وهذا العذاب لا يصيب الذين سيخرجون من مدينتهم فحسب، بل الباقين فيها، فإضافة لما يلاقيه سكان شقها الشرقي منذ سنين طويلة من مضايقات في السكن، فإن بيوتهم ستتعرض للهدم بحجة البناء غير المرخص، وعدم السماح لهم ببناء منازل أخرى جديدة، أو توسيعها، ما يعني أن المساحة الجغرافية بعد بناء الجدار، ستضيق بهم ذرعاً، بعد أن نزح عدد كبير منهم إلى المركز، وعلموا بأنه سيقام في مناطقهم، ويخرجهم منها.

وتسبب الجدار بإجبار التلاميذ لقطع مسافة ١٥ كم لوصولهم بالسيارة إلى مدا رسهم، وإمضاء ٤٠ دقيقة في الطريق إليها، والمرور بنقطة مراقبة، بينما لا تبعد المدرسة سوى ٣٠٠م من نقطة الانطلاق، في الطرف الآخر من الجدار.(١٩١)

كما منعت الإجراءات المطبقة على من يحمل بطاقة هوية زرقاء خاصة بالمقيمين في شرقي القدس أن يقلّ بسيارته فلسطينياً من الضفة الغربية، حتى لو كانوا ينتمون إلى العائلة نفسها، ولو تعلق بزوج وزوجة!

وهناك العديد من الأمثلة التي تصب في إطار التأكيد على عمق المأساة الإنسانية التي خلقها بناء الجدار الفاصل بالنسبة للمقدسيين، ولم يتردد أحد الشهود الذي يقع منزله على بعد أمتار فقط من "الستار الإسمنتي" في القول أن الجدار "غير لون الضوء".(١٩٢)

وباتت جميع نقاط العبور تخضع لإجراءات مراقبة صارمة، ما يعني أن عدداً من أبناء الضفة قد يمضون شهوراً عديدة دون أن يروا أحداً من ذويهم، فضلاً عن أنهم مقيمون " بصورة غير شرعية" في القدس، حسب القواعد المفروضة من قوات الاحتلال.



٢- الآثار السياسية:

صرح "شاؤل موفاز" وزير الجيش السابق بأن الحكومة تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلى سبع "كانتونات" في المدن الرئيسة، مغلقة من الجيش ومعزولة عن أراضي الضفة، حيث سيقسمها مشروع الجدار إلى أجزاء منفصلة عن بعضها البعض، وسيؤدي لمصادرة مساحة كبيرة من أراضيها، وضمها لـ"إسرائيل".

كما يطوق مدينة القدس بالكامل، ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة، ويعزل مناطق تركز المقدسيين عن بعضها البعض، ويقيد حرية التنقل والحركة لهم، ناهيك عن نزوح سـكان المناطق المتاخمة له.

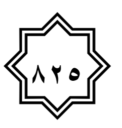
ومن شأن التغيرات التي يرسمها على خريطة القدس خلق واقع جديد على أرضها، سيؤثر بشكل مباشر على قضايا الوضع النهائي المتمثلة في الحدود والمياه والمستوطنات، وسيوجد واقعاً جديداً للمدينة، إذ تقوم الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ مشاريع لتهويدها وعزلها، وتحويل أحيائها إلي مناطق سكنية بين بؤر استيطانية.

كما سيؤدي الجدار لتحقيق نظرية "القدس الكبرى"، وخنق تطورها، ومنع امتدادها الطبيعي، وضم أحياء "معالية أدوميم" و"جبعات زئيف" وجميع المستوطنات الواقعة خارج بلديتها، وإخراج قرى ومناطق فلسطينية من حدودها، وبهذه الطريقة تتخلص سلطات الاحتلال من المقدسيين.([١٩٣])

إلى جانب أن الجدار يشكل حدوداً سياسية فعلية، بالرغم من نفى المسئولين الإسرائيليين لذلك، إلا أن التكلفة الهائلة للمشروع، وحجمه الضخم يتنافى مع فكرة أنه إجراء مؤقت، ستتم إزالته بعد التوصل إلى تسوية بشأن الحدود في مفاوضات الوضع النهائي، كما أن شـكله، وما سيضمه من مستوطنات، وما فيه من أبراج مراقبة وأجهزة إنذار إلكترونية ودوريات للشرطة والأمن ونقاط تفتيش ومعابر ووحدات عسكرية على طوله، يمنحه بالفعل صفة ومظهر الحدود الفعلية.

لاسيما وأن الاستمرار في بنائه سيحسم قضايا الحل النهائي من خلال الرؤية الإسرائيلية، خاصة تعديل حدود عام ١٩٦٧، والسيطرة على المياه، وإحكام السيطرة على القدس، وإلغاء أن يكون لها منافذ أو معابر إلا من خلال الأرض التي تمت السيطرة عليها.

٣- الآثار الميدانية:



سيعمد جدار القدس إلى سلخ أحياء عربية عن أراضي الضفة الغربية، وتقطيع أوصالها، وسيعزل ٢٢٥ ألف فلسطيني من سكان شقها الشرقي داخل الحدود الإدارية لما يسمى بلدية القدس عن الضفة، ويتضرر معها عشرات آلاف الفلسطينيين المقيمين في البلدات والقرى الواقعة في محيطها، حيث يصل عدد القرى المتضررة من إقامته ٢٣ قرية وبلدية.([١٩٤])

وسيجد عشرات آلاف الفلسطينيين أنفسهم داخل الجانب الإسرائيلي من الجدار، ومقطوعين عن الضفة بالكامل، ليتم إضافتهم إلى فلسطيني شرقي القدس، لاسيما في مجموع قرى تضم: بير نبالا، وبيت حنينا، والجيب، وقلنديا، والرام، وحزمة، وعناتا، وجديرة، ومخيم شعفاط.

ويعتبر جدار القدس تتويجاً لسياسة عنصرية، مهدت لها سلطات الاحتلال منذ الاستيلاء عليها في حزيران ١٩٦٧، فقد تعرضت لهجمة شرسة لـ تهويدها، وطمس معالمها العربية والإسلامية، والقضاء على التواجد الفلسطيني.

فالجدار يقطع نسيج الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني، التي لا تعني شيئاً لمصممي الجدار في ضوء أنه قسم القدس إلى ثلاث مقاطع معزولة عن بعضها البعض من جهة، وعن باقي مدن ومحافظات الضفة الغربية من جهة أخرى.

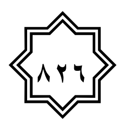
كما عزل الجدار البلدة القديمة مع مجموعة من الأحياء المحيطة بناء على المخطط الهيكلـي لبلدية القدس الإسرائيلية المعدل عام ١٩٩٤ عن أي امتداد وتواصل مع باقي الأراضي المحتلة، فيما فصل الأحياء والضواحي الشرقية للمحافظة عنها، وأحيط بحواجز ونقاط تفتيش من كـل الاتجاهات، وانقطع التواصل مع قرى وبلدات الشمال، والشمال الغربي، وحال دون دخول المواطنين إلى المدينة، مما زاد من معاناة مواطنيها.([١٩٥])

ولم يراع مسار الجدار التشابك الجغرافي، وعلاقة المجتمع الواحد لسكان القدس، بل تجاوز كل المواثيق والمبادئ الإنسانية والقرارات الدولية المتعلقة بالوضع السياسي للمدينة.

فقد توغل الجدار مسافة تزيد عن الـ٤كم شرقي الخط الأخضر، مما أوقع ٢٠٠ ألف فلسطيني داخل نطاق حدود بلدية القدس الإسرائيلية، وحرم ٢٠٠ ألفاً آخرين من سكان الضواحي من دخولها، وحصر أحياء بكاملها لتشكل معازل منفصلة عن أي تواصل بينها.

وكانت الضواحي الشرقية الأكثر تضرراً، حيث حصر الجدار ٦٠ ألف نسمة من سـكانها داخل قراهم، ما أبرز جملة من الانتهاكات، لاسيما فصل العائلات عن بعضها البعض.([١٩٦])

٤- الآثار الاجتماعية:



من الآثار المباشرة لإقامة الجدار اقتطاع مساحات كبيرة من أراضي القدس، وضمها للجانب الإسرائيلي، معظمها أراضي إسكانية، مأهولة بالسكان، مما سيؤثر على النسيج الاجتماعي فيها، خاصة من يعيشون غربه، وسيؤثر على علاقاتهم الاجتماعية، وقد تبين أن عدداً من الأسر الموجودة غربي الجدار لم تتمكن من زيارة أقاربها، مقابل الأسر التي تعيش شرقيه، و تضررت القدرة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية لشريحة واسعة من الأسر المقدسية.([197])

كما بات عقبة أمام الزواج بين أفراد يعيشون على جانبيه، وأصبح أفراد الأسرة الواحدة معزولين بعضهم عن بعض، حيث يعيش أكثر من نصفهم غربيه، مفصولين فعلاً عن أقاربهم، كما أن قوات الاحتلال لا تمنح تصاريح لمتابعة العلاقات الأسرية، رغم وجود علاقات قرابة أو زواج بين الأفراد من مختلف القرى على جانبي الجدار، وهي جزء من كلتا العائلتين المصغرتين، أو من كيانات أكبر، مثل عائلة وأسرة موسعة أو "حمولة" وعشيرة.

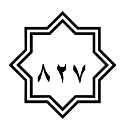
وللجدار أثر سلبي على النساء وحركتهن، نظراً للعادات الاجتماعية، فمن غير المقبول على نطاق واسع أن تسافر المرأة وحدها بعد حلول الظلام، أو تمضي الليل خارج البيت، وتواجه المقدسيات المتزوجات خارج قراهن صعوبات متزايدة في زيارة أقاربهن.

وبدأ يظهر اتجاه متنام بعدم السماح للمقدسية أن تتزوج إلا رجلاً مقيماً في الجانب نفسه من القرى التي عزلها الجدار، والاتجاه لتزويج الفتيات صغيرات السن نتيجة القيود التي فرضها؛ ليتجنب الأب إرسال ابنته لمدرسة أو جامعة في ظل ظروف غير آمنة.

كما أعرب كثير من المقدسيين عن شعورهم بفقدان الأمل لمستقبل قراهم، وتدل الدراسات الأولية على أن الآثار النفسية للجدار تتضمن الاكتئاب والشعور بالقلق، و ظهور أعراض الاضطراب النفسي الناتج عن الإجهاد بعد الصدمة.([١٩٨])

وقد أصدر الجنرال "موشي كابلينسكي" قائد القوات الإسرائيلية في المنطقة الوسطى، قراراً بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٣، بعد شهر من اكتمال الجزء الأول من بناء الجدار، باعتباره المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر والجدار "عسكرية مغلقة"، و"منطقة اتصال"، يحظر الدخول إليها أو البقاء فيها، وعلى كل من يتواجد فيها مغادرتها مباشرة، حيث ينطبق القرار على عشرات الآلاف من الفلسطينيين – بما فيهم المقدسيين– المتواجدين في المناطق المغلقة من الجانب الإسرائيلي، وعليهم الحصول على رخصة "مقيم دائم"، حتى لو كانوا يعيشون باستمرار في المنطقة المعنية.

وفي بعض المناطق يمكن للمقدسيين الحاصلين على رخصة المرور عبور الجدار بآلياتهم الزراعية، لكنهم يحتاجون رخصة خاصة للمرور بمناطق أخرى، وهي صالحة للاستخدام منذ شروق الشمس، ولا يمكن استعمالها إلا بالنسبة لـ ."بوابة زراعية" واحدة في الجدار! وتدل الوقائع



الميدانية على أن المقدسيين الذين لم يستطيعوا الوصول لأراضيهم لزراعتها، أو زيتونهم لجني محصوله، أو تغذية مواشيهم، باتوا في وضع اقتصادي شديد الصعوبة.

إلى جانب انقطاع المقدسيين عن المدارس والجامعات، وعزلهم عن الـشبكات المحلية للمساعدة الاجتماعية لصعوبات التنقل، وهي مشاكل مرشحة للتعاظم وليس للتضاؤل خلال الفترة المقبلة، كما نقل الجنرال "عوزي دايان"، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي قوله: " لم يكـن منتظرا من الجدار أن يجعل جميع الناس سعداء"، وقد أدت أشكال المنع والمراقبة والحد من الحركة في القدس بفعل الجدار، لتقسيمها عدة "كيانات" تم تحديدها بطريقة متعسفة، وصعوبات التواصل بينها لا تكف عن التعاظم.(١٩٩)

كما جاء جدار القدس ليتوج سياسة "الخنق" التي تمارسها دولة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، وسيعزل عند اكتماله أكثر من ١٢٠ ألف مقدسي عن مدينتهم، إلى جانب المناطق الصناعية والحركة التجارية بشكلٍ كامل، خاصةً بعد أن تم نقلها للضواحي عندما أحكم الـ حصار عل يها، ومنعت أبناء الضفة الغربية من الدخول إليها، وقد حول الجدار مدينة القدس إلى سجن كبيـر، تحيط به أسوار وأبراج بارتفاعات متفاوتة، يلتهم أجزاء واسعة من أراضيها، ويحيط بها، تاركـاً منفذاً ومخرجاً وحيداً لها يرابط عليه الجيش.

ويقول المقدسيون إنهم يعيشون داخل سجن فعلي، تحيط بهم جدران وأبراج إسمنتية، ولا يمكن لأحد الدخول أو الخروج من المدينة إلا عبر بوابة السجن المقامة على مدخلها الشرقي، ولا يسمح جنود البوابة بدخول أو خروج المركبات منها، بل يقتصر المرور على من يسيرون مسافات طويلة على أقدامهم قبل أن يصطفوا في طوابير، ليبدأ جندي بفرزهم وتصنيفهم، وإطلاق عبارات "مسموح أو ممنوع".(200)

٥- التأثيرات على العملية التعليمية:

أ- من المتوقع أن يؤدي استكمال بناء الجدار إلى تضرر الآلاف من طلاب القدس،

ب- سيجد العشرات والمئات من العاملين في سلك التعليم صعوبة في الوصول لمدارسهم،

ت- تدمير المدارس، وتعرض مرافقها للأضرار، نتيجة لاستخدام "الديناميت" لتسوية الأرض التي ستشهد بناء الجدار، لتحطيم النوافذ وتشقق جدران بعضها،

ث- زيادة كلفة الدراسة نتيجة لانتقال الطلاب من أماكن سكنهم نحو مدارسهم التي ستقع بعد اكتمال البناء خارج قراهم، لاضطرارهم استخدام وسائل النقل.(٢٠١)



٦- الأضرار البيئية والصحية

أ- منع الوصول إلى كل أو جزء من الأرض ومصادر المياه ومنشآت العمل خلال فترة بنائه، مما ينجم عنه خسارة الثروة والسوق والدخل،

ب- عزل التجمعات الواقعة بين الجدار والخط الأخضر وممتلكاتها، كالأرض والمواشي ومصادر المياه، وزيادة تكاليف نقل المحاصيل والبضائع،

ت- السيطرة على أكثر من ٨٦% من الموارد المائية، والتسبب في معاناة الفلسطينيين من النقص الحاد فيها، في حين ينعم المستوطنون بري حدائق الزهور، وملء برك السباحة بمياه عذبة،([٢٠٢])

ث- سيكون للجدار تأثير بالغ على حرمان المقدسيين من المياه، حيث تضم الأراضي المصادرة ما يزيد على ٥٠ بئراً من المياه الجوفية، التي توفر ٧ ملايين متر مكعب، وبعد إنشائه سيحرم الفلسطينيون منها، وسيكون حصولهم عليها صعباً،

ج- سيفصل الجدار بين مصادر المياه وشبكات الري والأراضي الزراعية، وتدمير ٣٥ ألف متر من أنابيب المياه المستخدمة للري والزراعة والاستخدامات المنزلية.

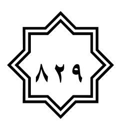
وعلى صعيد الآثار على الأوضاع الصحية:

أ- سيتسبب الجدار في عزل التجمعات المتضررة، وما ينجم من تقييد للحركة والتنقل، وإنشاء الجيوب مع بنية تحتية غير كافية، كما فصلت عشرات التجمعات عن المراكز الصحية،

ب- أعاق الوصول للمرافق الصحية في القرى التي يحيط بها، لاسيما لمن يعيشون بين الجدار والخط الأخضر، ويهدد بإلحاق الأضرار بالخدمات الصحية، وزيادة تردي مستواها المتردية أصلاً، نتيجة زيادة القيود على الحركة، والإغلاق العسكري الذي فرضه الاحتلال منذ بداية الانتفاضة.([٢٠٣])

ت- بعد بنائه، سيتوجب على نسبة غير قليلة من المقدسيين الموجودين غربي الجدار قطع مسافة عدة كيلومترات على المسافة التي كانوا يقطعونها للوصول إلى أقرب مستشفى، كمـا سيـشكل عقبة أمام الوصول الضروري للخدمات الصحية لنسبة كبيرة من الأسر المعيشية الموجودة غربه.

ث- تفتقر عدد من القرى الموجودة في المنطقة المعزولة غربي الجدار لأي مرفق طبي، وتعتمد على العاملين في مجال العناية الصحية المتجولين للحصول على الخدمات الصحية، وبات الوصول إليها مستحيلاً، ولم يعد العاملون يصلون لهذه المناطق بالتواتر السابق، نتيجة لزيادة الوقت اللازم للسفر، وزيادة تكاليف التنقل، وأوقات فتح بوابات الجدار غير المنتظمة.



ج- سيجعل ذلك سكان القدس عرضة للمشاكل الصحية والأمراض التي تنقلها المياه وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع وقلة خدمات الطوارئ، غير المتوفرة بصورة متزايدة، إلا إذا قدمتها المستشفيات الإسرائيلية.([204])

ح- سيفاقم بناء الجدار المشاكل الصحية، ويؤخر وصول المستوصفات الطبية، وسيارات الإسعاف، وتوزيع إمدادات الأدوية واللقاحات، وستزيد الضغط على مقدمي الخدمات الصحية بزيادة المسافات بين المرافق والموظفين.([٢٠٥])

٧- الأضرار الاقتصادية

أ- تشمل الآثار الاقتصادية لجدار القدس تدمير الأراضي الزراعية والمنشآت الإنتاجية، ومنع الوصول إليها، وتضرر حركة الأفراد والبضائع؛ مما سيزيد من كلفة النقل، والـشكوك حول جدوى العملية الاستثمارية.

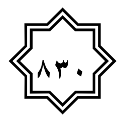
ب- هناك تجمعات متضررة من فقدان الأراضي وشبكات الري والبنية التحتية والحرمان من المنافذ، وستتضرر باقي القرى من حرمانها من الوصول لأسواق المدن والخدمات في المناطق القريبة من الجدار.

ت- يتوقع التجار أن تُغلق ٩٠% من المحلات التجارية المقامة على شارع القدس- رام الله الذي يدمره الجدار العابر، وستنقل المؤسسات المختلفة الموجودة فيها إلى رام الله والقدس، و سيتحول الرام كمركز تجاري وخدماتي يقصده الزبائن والمنتفعون والقرى الغربية شمال غرب القدس، إلى بلدة خالية بعد بناء الجدار، وعزلها عن القدس والقرى المعتمدة عليها.([٢٠٦])

ث- يدمر الجدار الأراضي الزراعية، ويعزلها، ويحول دون وصول أصحابها إليها، وتعمد قوات الاحتلال لإتلاف المزروعات، إما عن طريق حرقها أو قطع الأشجار، أو تسميم النباتات معتمدةً في الكثير من الأحيان على المستوطنين، أو على الخنازير البرية التي تطلقها، وخسارة أكثر من ٣٠% من أراضي القدس الزراعية، التي ضمت وصودرت لصالح الجدار، بحيث بات مستقبل المدينة ووضعها الاقتصادي والزراعي مهدداً بعد عزلها عن القرى الجنوبية و المدن الأخرى.([٢٠٧])

ج- هدف جدار القدس على المدى البعيد هو التهجير، وعلى المدى القريب تحويل المقدسيين إلى عبيد وعمالة رخيصة في المناطق الصناعية التي تتم إقامتها على الجهة الشّرقية منه.

ح- تلقت القدس عدة ضربات مست أسس انتعاشها الاقتصادي، كمنع المتسوقين من داخل الخط الأخضر من الوصول إليها، والحيلولة دون آلاف العمال من الوصول إلى أماكن عملهم.



خ- سيؤدي الجدار لابتلاع المواقع التاريخية والأثرية في القدس، التي تعود للفترات الرومانية والبيزنطية، كما سيعزل مدينتي بيت لحم والقدس اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسة في فلسطين.([208])

د- سيقسم السوق الوطني الفلسطيني فعلياً إلى مجموعة من الأسواق غير المتصلة نتيجة لجيوب معزولة غير متجاورة، وستصبح القدرة على الاتجار بالخدمات والسلع، أو البحث عن وظائف في السوق برمتها مسألة لا يمكن التنبؤ بها، ومكلفة نتيجة لحرمان الناس والسلع من الحركة غير المقيدة.([٢٠٩])

٨- مصادرة الأراضي والبنية التحتية

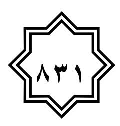
بفعل الجدار، ستصادر مساحات شاسعة من الأراضي العربية تقع في عدة مناطق، وسيضطر عشرات الآلاف من الفلسطينيين في القرى والمدن التي يمر منها الجدار لاستخدام طرق فرعية للدخول والخروج من وإلى القدس عبر البوابات الإسرائيلية، مما سيقيد حركتهم.

كما سيتم إخراج عشرات الآلاف من المقدسيين مما يسمى حدود "بلدية القدس الموحدة" يقيمون في قرى وأحياء عربية، وسيجردهم الجدار من حقهم في الإقامة والمواطنة.

ولتسليط الضوء على خطورة القرار الجديد على أراضي وسكان الضفة الغربية والقدس الشرقية، يجري الحديث عن ضم مستعمرات "غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وكيـ دار ونوفي أفرات وكفار أدوميم وألون والمنطقة الصناعية "ميشور أدوميم" وغيرها من المستعمرات القريبة".

كما تخطط السلطات لبناء سكة حديد تربط بين تل أبيب والقدس عبر أراضي قرى شمال غرب القدس، فضلاً عن استكمال شارع محيط أو مطوْق عازل لها، الذي يعتبر معظم الشوارع المذكورة جزءاً منها، إضافة للشارع الذي سيمر من المنطقة الشرقية لـ ."معاليه أدوميم" لربط شمال الضفة بجنوبها؛ ما سيؤدي لعزل المدينة عن امتدادها الطبيعي والسكاني والجغرافي في الضفة الغربية.

وقد اقتطع جدار القدس أكثر من ٨٠% من أراضي الفلسطينيين، وبإ ضافة النسبة الجديدة لما تم اقتطاعه منذ عام ١٩٦٧، فإن النسبة الحقيقية لأراضيهم المصادرة لصالح الجدار تزيد عن ١٨% من أراضي الضفة، التي تعلن إسرائيل أنها لن تتنازل عنها في أية مفاوضات مستقبلية.



كما سيفصل الجدار عشرات الأحياء والقرى العربية عن شرقي القدس، ويحولها إلى جيوب غير قابلة للتطور من الناحية الديموغرافية، نتيجة مصادرة معظم أراضيها، خالقة بذلك أرضية لحركة هجرة داخلية وخارجية طوعية لأكثر من ٤٠٠ ألف نسمة.(٢١٠)

ويتوقع للجدار أن يفصل قرى شمال غرب القدس وهي: "بيت اكسا، بيت عنان، بدو، الجيب، قطنة، بيت سوريك، الطيرة، خربثا المصباح، بيت سيرا، بيت إجزا، إخرب اللحم، بيت دقو، بيت لقيا، بيت نوبا، القبيبة"، مع فتح نفقين لها للتنقل إلى الضفة الغربية.

فيما قرى شمال القدس مثل: "الجيب، الجديرة، رافات، قلنديا البلد، بير نبالا، بيت حنينا البلد"، وباقي الأحياء العربية المنتشرة، فسيتم الدخول والخروج منها عبر بوابات خاصة.

وسيعمل الجدار جنوباً على إيجاد جيب كبير يضم بيت لحم ومخيمات اللاجئين، وجيوب أخرى مثل: بتير، حوسان، وادي فوكين، نحالين، ضبعة الذيب، التي ستنتقل إلى بيت لحم عبر معابر خاصة، أما القرى التي ستدخل في جدار القدس، والبالغ عدد سكانها ١٠ آلاف نسمة، فهي: خلة زكريا، مراح معالا، خلة عفانة، وادي النيص، خلة البلوط، الولجة، وغيرها.

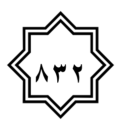
كما سيؤدي استكمال بنائه، وامتداده إلى بيت لحم ورام الله والبيرة ومستعمرة " معاليه أدوميم" لمصادرة مئات آلاف الدونمات العربية، الخاصة والعامة، ويساهم مساهمة كبرى في خلق المعازل والجيوب في المناطق المذكورة، وتهويد كامل وشامل للمدينة المقدسة.(٢١١)

خامساً: المواقف السياسية من الجدار:

١- **الموقف الفلسطيني:** واجه الموقف الفلسطيني بناء الجدار، وتجلى في أروقة الأمم المتحدة على وجه التحديد، وتمخض عن عقد اجتماع لمجلس الأمن، وللجمعية العامة، أسفرت عن تصويت لصالح قرار يدين بناءه، رغم التراجع في موقف السلطة الفلسطينية بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم قانونيته، وعدم متابعة الجهود الدبلوماسية لإدانته.

ولم يقتصر النشاط على الموقف الرسمي، بل قامت شخصيات عامة أكاديمية، نقابية، واستضافت وفوداً أوروبية، وأمريكية، لكي تتحقق على أرض الواقع من مخاطر الجدار.

وظل الموقف الشعبي حاضراً في مواجهة بنائه، ما يعكس مدى الال تصاق بالأرض، ولعل المسيرات والمظاهرات، بمشاركة وفود تضامن دولية، كان لها دور في نقل معاناة الفلسطينيين منه للرأي العام العالمي، ليتأكد له حقيقة الممارسات الإسرائيلية.



٢- **الموقف العربي:** ظل على حالة اللامبالاة رغم مخاطره الجمة، والآثار السلبية المأساوية التي تركها بناؤه على مستقبل القدس، رغم إمكانية التأثير "نسبياً" على الموقف الأمريكي الداعم بلا حدود لتل أبيب، خصوصاً أن واشنطن بحاجة للدعم العربي لتمرير سياساتها في المنطقة، ورغم وجود تباينات في بعض المواقف تجاه الـ جدار، إلا أن موقف الجامعة العربية اقتصر على بيانات الشجب والاستنكار والتنديد.

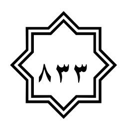
٣- **الموقف الأوروبي:** جاءت الانتقادات الأوربية على بناء جدار القدس، با عتباره "إضراراً بعملية السلام، ويفرض أمراً واقعاً، وليس بوسعنا قبول سور يفرض على الواقع قرارات بخصوص أراض لم تقسم".

وتعرضت إسرائيل لانتقادات لاذعة بسبب الجدار، لكنها لم تصل حد إدانتها في مجلس الأمن بعد أن صوتت الولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ بحق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار يدينها، ويدعوها لوقف "بنائه، وإلغاء قرار البناء"، رغم أنه حظي بتأييد عشر من الدول الـ١٥ الأعضاء، منها فرنسا وإسبانيا والصين وروسيا، بينما امتنعت الدول الأربع عن التصويت من بينها ألمانيا وبريطانيا.

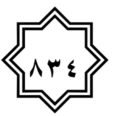
٤- **المواقف الدولية:** انتقدت الأمم المتحدة جدار القدس أكثر من مرة، وانتقدته المنظمات والمؤسسات الدولية، واعتبرته غير قانوني، كالصليب الأحمر، منظمات ا لدفاع عن حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، وأدانته مرجعيات مسيحية مثل بابا الفاتيكان، حتى إن مسئول البنك الدولي في الأراضي المحتلة اعتبره يزيد من معاناة الفلسطينيين، وسيؤثر على التجارة والعمل والخدمات الاجتماعية.([٢١٢])

كما جاءت ردود أفعال المؤسسات والهيئات الدولية والحقوقية والإنسانية ولجان التضامن الشعبي وحركات السلام على الجدار، على شكل تظاهرات ونشاطات ومسيرات سلمية ومهرجانات خطابية وأفلام وثائقية والفعاليات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني في هدمه، وبالرغم من الجهود العربية والدولية المطالبة بوقف بنائه، وهدم ما بني منه، إلا أن إسرائيل مضت قدماً في مخططها بدعوى "الاحتياجات الأمنية".

عموماً، فقد وجدت الانتقادات الدولية طريقها سهلاً عندما تنتقد الآثار الإنسانية المترتبة على بناء جدار القدس، وتستطيع الدفاع عن موقفها بسهولة، لكن الجانب السياسي الذي تملك مفاتيحه دول كبرى لا يزال بعيد المنال، ما دامت تملك حسابات كبيرة تتجاوز الجدار والإنسان



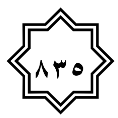
الفلسطيني والإسرائيلي أحياناً، لأن عرض قضية سياسية على محافل عالمية تخشى الكثير من الدول الكبرى أن تتكرر في قضايا تمسها.



الخاتمة:

لم يأت القرار الإسرائيلي ببناء جدار القدس من أجل الأمن فقط، بل جاء وسيلة لمصادرة المزيد من أراضيها، ومحاولة لرسم حدود أكبر للكيان الإسرائيلي، في ظل تجاهل سافر للعنصر الديمغرافي، حين يبتلع شرقي المدينة، ويحشر في الجانب الإسرائيلي مئات الآلاف من المقدسيين الذين سيعزلون عن أشقائهم في الضفة الغربية.

ومن يلتفت إلى قرار بناء جدار القدس، يرى أنه يستولي على المزيد من الأراضي، ويقسم البلدات التي يشكّل الفلسطينيون أغلب سكانها إلى جزأين: جزء داخله وتديره البلدية "الإسرائيلية"، وجزء إلى الخارج، ما دفع سكان شرقي القدس لوصفه بأنّه "يقتص مئات الدونمات من أراضيهم بشكلٍ تعسفي، ويخلخل توازن علاقاتهم الاجتماعية، ويمزق العديد من عائلاتهم، ويفصل بين الأخ وأخيه، والجار وجاره".



الجدار حول القدس

عزل وحصار وتهجير

الهوامش

